مدى امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للمصارف التجارية الليبية لأحكام الصيرفة الإسلامية (دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية)

د. خالد أبوالنور حسين إبراهيم
كلية المحاسبة جامعة غريان
khaledbennoor@yahoo.com

د. أيمن محمد الفيتوري الأجنف
كلية المحاسبة جامعة غريان
alajnafa@yahoo. com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للمصارف التجارية الليبية لأحكام المصرفية الإسلامية، وقد تمثل مجتمع وعينة الدراسة في الموظفين العاملين بقطاع الصيرفة الإسلامية في مصرف الجمهورية الإدارة العامة طرابلس، حيث تم توزيع عدد (60) استبيان، استرجع منهم (50) استبيان بنسبة (83%)، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يوجد امتثال للنوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية، وأهم ما أوصت به الدراسة العمل على رفع درجة الامتثال للنوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية من خلال هيئة رقابة شرعية تقوم بالمتابعة والإشراف على أعمالها، والعمل على التنوع في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية وفقاً لأحكام المصرفية الإسلامية.

الكلمات الافتتاحية: *النوافذ والفروع الإسلامية، المصارف التجارية، أحكام المصرفية الإسلامية.*

Abstract

This study aimed to demonstrate the extent to which the Islamic windows and branches of the Libyan commercial banks comply with the provisions of Islamic banking. The study population and sample consisted of employees working in the Islamic banking sector in Jumhouria Bank, the general administration of Tripoli, As a number of (60) questionnaires were distributed, (50) questionnaires were returned, at a rate of (83%), and to achieve the goal of the study, the researchers relied on the descriptive analytical approach and the statistical program (SPSS) was used to analyze the data and test the hypothesis of the study. The most important findings of the study are that the Islamic windows and branches of Jumhouria Bank comply with the provisions of Islamic banking. The most important thing recommended by the study is to work on raising the degree of compliance with the Islamic windows and branches of the Jumhouria Bank through a Sharia supervisory board that monitors and supervises its work, and works to diversify the provision of financing and investment services in accordance with the provisions of Islamic banking.

Key words: *IsIamic branches and windows, commercial banks, Islamic banking provisions*

.

1.الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين بروز ظاهرة اتجاه العديد من المصارف التقليدية لإنشاء نوافذ وفروع تابعة لها تقدم الخدمات الإسلامية، وقد نمت هذه الظاهرة تزايد الإقبال عليها وجعل الكثير من المصارف التقليدية في معظم الدول الإسلامية تعيد النظر في حساباتها للدخول بشكل أو بأخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان ذلك من خلال فتح نوافذ أو إنشاء فروع إسلامية تقدم الخدمات الإسلامية، أو صناديق استثمارية أو غير ذلك، ونظراً لاتساع ونمو حجم السوق المصرفي الإسلامي وتزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل كبير ومتنامي من قبل شرائح عريضة في مختلف المجتمعات، وعلى الرغم من أن هذا يعتبر اعترافاً من المصارف التقليدية بأهمية ونجاح العمل المصرفي الإسلامي كما قد تكون خطوة مشجعة للتحول للعمل بأساليب وصيغ التمويل الإسلامية في النظام المصرفي التقليدي.

ومن هنا يأتي الغرض من هذه الدراسة وهو بيان مدى امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية.

2.1 مشكلة الدراسة

إن فكرة إنشاء نوافذ وفروع إسلامية تابعة للمصارف التقليدية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض المصارف التقليدية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها، والاساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض المصارف التقليدية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات الإسلامية إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف التقليدية مدى الأقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، عندها قررت بعض المصارف التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وتعتبر التجربة الليبية بالتجربة الوليدة في إنشاء نوافذ وفروع إسلامية تابعة للمصارف التجارية الليبية وتتخلص مشكلة الدراسة في أنها تحاول التعرف على مدى امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للمصارف التجارية الليبية لأحكام المصرفية الإسلامية من خلال الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية.

3.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه وهو السعي نحو تحديد مدى امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية، وكذلك إثراء المكتبة الليبية من خلال كونها أحد المراجع التي تساعد المهتمين والباحثين للرجوع إليها والاستفادة منها.

4.1 أهداف الدراسة

تسعي هذه الدراسة إلي بيان مدى امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية.

5.1 فرضية الدراسة

اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها لا يوجد امتثال للنوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية.

6.1 حدود الدراسة

- حدود زمانية: لفترة الدراسة لعام2021م
- حدود مكانية: تقتصر الدراسة على قطاع الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية الإدارة العامة (طرابلس).
- حدود الموضوع: مدى امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية.

7.1 منهجية الدراسة

1- المنهج المتبع وأدواته البحثية. تعتمد الدراسة على منهجين هما:

- **المنهج الوصفي:** وقد استخدام هذا المنهج في إعداد الإطار النظري، من خلال الكتب والدوريات والمقالات والرسائل الجامعية والأبحاث العلمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.
- **المنهج التحليلي:** اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي حيث سيتم وصف الظاهرة المعدة بالخصوص (محل الدراسة) وذلك باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، والاطلاع على الأدلة والدوريات وذلك تمهيدا لاختبار الفرضية باستخدام الحزمة الإحصائية (spss).

2- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة الميداني من موظفي قطاع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية، أما عينة الدراسة موظفي قطاع الصيرفة الإسلامية داخل مصرف الجمهورية الإدارة العامة (طرابلس).

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل : سيتم تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها باستخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي في تحليل البيانات الأولية المجمعة (التكرارات، النسب، المتوسطات، الإنحراف المعياري) بالإضافة إلى الاعتماد على الحزم البرمجية الجاهزة (spss) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

8.1 الدراسات السابقة:

1. دراسة أبوحفيظة، عبدالله (2019):

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح إنشاء نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية في فلسطين، وذلك لعدم كفاية المصارف الإسلامية من جهة وللتخلص من المعاملات المصرفية المحرمة من جهة أخري، وقد تم أتباع المنهج الوصفي للتعرف على مفهوم النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية ومناقشة التحديات التي تواجه إنشاءها والتعرف على عوامل نجاحها وتوصلت الدراسة إلى أن إنشاء نوافذ إسلامية في فلسطين قد يسهم في تفكير المصارف التقليدية جدياً بالتحول بشكل تدريجي أو كامل إلى مصارف إسلامية مستقبلاً، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي والتثقيف المصرفي بين أفراد المجتمع الفلسطيني وتوسيع فكرة المصرفية الإسلامية بشكل أفضل وسن قوانين تراعي خصوصية التمويل الإسلامي فيها.

2. دراسة باهي (2018):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع ممارسة المصارف التقليدية للنشاطات المصرفية الإسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية، وذلك دراسة تجارب دولية رائدة في هذا المجال ، وتوصلت الدراسة إلى أن عمل المصارف التقليدية بالفروع والنوافذ الإسلامية قد أثبت نجاحه، وبالتالي فهو يعتبر خطوة مشجعة نحو التحول إلى مصرف إسلامي بشكل كامل، وقد ازدادت أعداد المصارف التقليدية والتي تتعامل بالنشاطات المصرفية الإسلامية، وقد يؤدي نجاح فكرة فتح نوافذ في دولة ما على تبني مصارف أخرى لهذه التجربة، ويعتبر أسلوب التدرج من أنجح الأساليب المتبعة في التحول المصرفي.

3. دراسة بدر وآخرون (2017):

هدفت الدراسة إلى بناء معيار فني متخصص لتقييم ومعرفة مدى التزام المصارف الإسلامية بقواعد الاقتصاد الإسلامي، أثناء قيامها بالعمليات المصرفية ، ومن ثم تصميم معيار فني تم تطبيقه على عينة من المصارف الإسلامية في الوطن العربي، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة اتفاق المصارف محل الدراسة مع قواعد الاقتصاد الإسلامي تتراوح ما بين (29%) و(90%) من المعايير الشرعية، وأوصت الدراسة بإجراء اختبار معيار الشرعية على كل المصارف الإسلامية بصفة دورية مع إخطار الهيئة الشرعية للمصرف بالنتائج، بما يتيح قدرا أكبر من الشفافية لعملاء هذه المصارف.

4. دراسة خريس (2014):

هدفت الدراسة للتعرف على أثر النوافذ الإسلامية على الصيرفة الإسلامية ومدى سلامة التعامل مع النوافذ الإسلامية من الناحية الشرعية وسلامتها ومدى توافقها مع المبادئ والمقاصد الشرعية ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الاسلوب الوصفي والتحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن هذه النوافذ غير جائزة شرعا كما بينت أنها تعارض مقاصد الشريعة الغراء من حيث المبنى والباعث والمال، وذلك باعتبارها ستضعف

المصارف الإسلامية اقتصادياً وكذلك ستؤثر على التزامها بالضوابط الشرعية لتجاري هذه النوافذ، وقد أوصت الدراسة بعدم التعامل مع هذه النوافذ بشكل قاطع ودعوة المصارف للتحول الكامل للنظام المصرفي الإسلامي.

5.دراسة الصمادي (2010):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الفروع والنوافذ الإسلامية، بالإضافة إلى بيان مفهوم التحول للصيرفة الإسلامية، ودوافعه وأساليبه، ومداخل التحول، وبيان الحكم الشرعي للتعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية والمعوقات والعقبات التي تواجه المصارف التقليدية عند تقديمها للخدمات الإسلامية وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد صممت استبانة وزعت على جميع المصارف التقليدية العاملة في الأردن، واستخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي (spss) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام المصارف التقليدية بفتح فروع أو نوافذ إسلامية لها كل من الدوافع والحوافز وتوفر الكوادر البشرية المؤهلة، ونجاح تجربة المصارف الإسلامية، ووضوح الحكم الشرعي.

6. دراسة العطيات (2007):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال توضيح العوامل المؤثرة على إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن الواقع العملي أثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كميا للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية في الأردن باستحداث أدوات مالية متطورة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 النوافذ والفروع الإسلامية

ترجع فكرة إنشاء النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية في مطلع السبعينات، إلا أن هذه الفكرة لم تصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف التقليدية مدي نجاح المصارف الإسلامية وتزايد الإقبال عليها، فتقدمت باقتراح فتح نوافذ وفروع إسلامية تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية(باهي،2018، ص45)، ويظهر أن للطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على هذه الخدمة دوراً رئيسياً في ظهور هذه النوافذ والفروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية(مرطان، 1999، ص47).

1.مفهوم النوافذ والفروع الإسلامية

عرفت النوافذ والفروع الإسلامية بأنها "وحدات أو خدمات مصرفية تنشئها المصارف التقليدية وتكون تابعة لها، وتأخذ أشكالا متعددة، مثل تقديم منتج تمويلي (كالمضاربة أو المشاركة)، أو صندوق استثماري أو فتح نافذة في فرع تقليدي أو تخصيص فرع كامل لتقديم منتجات مقبولة شرعاً" (مرطان،1999، ص45)، وعرفها السرحي (2010، ص3)" بأنها كيان مالي مملوك لمصرف تقليدي مستقل في نشاطه عن نشاطات المصرف الأم، يقوم بجذب المدخرات لاستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله"، وعرفها أيضاً الشريف (2005، ص9) "بأنها الفروع التي تنشئها المصارف التقليدية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية".

وجاء في تعريف النوافذ والفروع المصرفية الإسلامية في قانون المصارف الليبي رقم (46) لسنة 2012م كما يلي:

النوافذ المصرفية الإسلامية: هي النوافذ التي يعتمدها مصرف تقليدي لتقديم خدمات وتمويلات مصرفية إسلامية بفروعه، من خلال مكاتب منفصلة، على أن تكون هذه النوافذ تابعة من الناحية الفنية للإدارة الخاصة بالمصرفية الإسلامية.

الفروع المصرفية الإسلامية: هي الفروع المصرفية التي يعتمدها مصرف تقليدي لممارسة أنشطة المصرفية الإسلامية، مع مراعاة أن يكون لهذه الفروع مركز مالي مستقل عن المصرف الأم، وأن تكون تابعة لإدارة خاصة بالمصرفية الإسلامية.

2. أسباب إنشاء النوافذ والفروع المصرفية الإسلامية من قبل المصارف التقليدية (أبو سرحان، 2015،ص45_46)

- جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال العمال الذين يرغبون في التعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- المحافظة على عملاء المصرف التقليدي من أن ينزحوا إلى المصارف الإسلامية.
- اكتساب خبرات من المصرفية الإسلامية.
- تحقيق مصداقيتها الاقتصادية، وإثبات وجودها.
- السعي نحو زيادة الأرباح.
- فرض عقدي: حيث ترغب بعض المصارف التقليدية في البلاد العربية والإسلامية بالتحول إلى المصرفية الإسلامية، ولكن بطريقة تدريجية من خلال التدرج بإنشاء النوافذ والفروع الإسلامية للوصول إلى التحول الكلي للمصارف الإسلامية.

2.2 أحكام المصرفية الإسلامية

المصرفية الإسلامية هي نظام مصرفي إسلامي يتم عبره إجراء الأنشطة المالية والأعمال حسب مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وتبعاً للمعتقدات والمبادئ الشرعية الإسلامية المتعلقة بالتجارة وتبادل الأموال والمنافع، أو ما يسمى بفقه المعاملات، ويشكل القرآن الكريم والسنة وغيرها من مصادر التشريع الإسلامي مثل الإجماع والقياس والاعتماد المصدر الأساسي الذي يستمد منه فقه المعاملات، وتسعى المصرفية الإسلامية على اجتناب كافة الانشطة المحظورة مثل الربا وغيرها. إن الاختلاف الأساسي بين المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية هو أن المصرفية الإسلامية تقوم على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وبدأ العمل بالمصرفية الإسلامية في ليبيا بصدور منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (9) لسنة 2009م والذي سمح من خلاله للمصارف التجارية الليبية بتقديم المنتجات المصرفية البديلة المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ أو فروع متخصصة ومستقلة، على أن عملها وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والدولية (AAOIFI)، ثم صدر المنشور رقم (9) لسنة 2010م والخاص بتنظيم الصيرفة الإسلامية، ثم بعد ذلك صدر عن المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم (46) لسنة 2012م الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، وإضافة فصل خاص بأحكام بالمصرفية الإسلامية وهي تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار، وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والسماح للمصارف التقليدية بفتح النوافذ والفروع المصرفية الإسلامية، وكذلك بفتح المصارف الإسلامية كاملة ومنح الموافقة لفتح مصارف إسلامية جديدة، وذلك لتفعيل دور المصرفية الإسلامية وهو العامل الأساسي في إنشاء نوافذ وفروع إسلامية، وكذلك من العوامل التي من شأنها أن تساهم في نجاح عمل المصرفية الإسلامية هي رغبة عملاء المصارف في ليبيا للحصول على خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك قرار رقم (1) لسنة 2013م الصادر من المؤتمر الوطني العام الذي ينص على منع التعامل بالفائدة المصرفية على الخدمات المقدمة للعملاء من قبل المصارف بشكل عام في ليبيا(الفقيه،2016،ص2).

3. الإطار العملي للدراسة

1. مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من موظفي قطاع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية، وقد تم توزيع عدد (60) استبيان على عينة عشوائية من موظفي قطاع الصيرفة الإسلامية الإدارة العامة لمصرف الجمهورية طرابلس، أسترد منها عدد (50) استبيان صالحة جميعها للتحليل وبنسبة استرداد بلغت (83%).

2. مصادر جمع البيانات

- **المصادر الثانوية:** تم جمع البيانات من خلال الكتب والمقالات والرسائل الجامعية والأبحاث العلمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

- **المصادر الأولية:** لقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية على الاستبيان (أداة الدراسة) الذي تم تصميمه وتوزيعه على أفراد عينة الدراسة.

3. أداة الدراسة (استمارة الاستبيان)

تم تصميم استمارة استبيان اشتملت على مجموعة من الأسئلة تضمنت محورين أساسيين واشتمل المحور الأول على البيانات الشخصية عن المشاركين وهي الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي، والتخصص العلمي. أما المحور الثاني من الاستمارة اشتمل على (10) فقرات ويقيس فرضية الدراسة.

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (**Five Liker Scale**) لقياس استجابات أفراد العينة والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول (1) مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

كما تم تحديد الأهمية النسبية وفق ثلاث مستويات، والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

جدول (2) الأهمية النسبية لفقرات ومتغيرات الدراسة

طول الفترة	المتوسط المرجح بالأوزان	الأهمية النسبية
1.33	من 1 إلى أقل من 2.33	منخفض
	2.33 إلى أقل من 3.66	متوسط
	من 3.66 إلى 5	مرتفع

4. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

1.4 صدق المحتوي(الصدق الظاهري):

تم التأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبيان) من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في المجال الأكاديمي، وتم الأخذ بملاحظاتهم ومقترحاتهم حول الاستبيان وعلى هذا فقد اعتبرت أداة الدراسة صالحة لقياس ما صممت له.

2.4 اختبار ثبات أداة الدراسة:

ثم اختبار أداة الدراسة المستخدمة في قياس المتغير باستخدام اختبار كرونباخ الفا (**Cranach's Alpha**)، كما بالجدول التالي:

جدول (3) قيمة معامل الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة

عدد الفقرات	قيمة كرو نباخ ألفا
10	0.830

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن قيمة معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا لفقرات أداة الدراسة أكبر من (0.80) وهذا مؤشر على الاتساق الجيد بين فقرات أداة الدراسة وموثوقية أداة الدراسة وامكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي (Sekaran & Bougie, 2016, p290)

5. تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يعرض هذا الجزء وصف وتحليل لبيانات الدراسة، حيث يقدم وصف لخصائص عينة الدراسة ولمتغيراتها والأهمية النسبية لفقرات الدراسة، ثم تحليل للإجابات عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضية الدراسة.

1.5 وصف خصائص عينة الدراسة

يتضمن هذا الجزء وصفاً للخصائص التعريفية، والديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وهي (الجنس، العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي، التخصص العلمي) ولأجل وصف خصائص عينة الدراسة، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

1. الجنس

يتضح من الجدول رقم (4) بأن الذكور يشكلون نسبة (76%) من عينة الدراسة، بينما تشكل الإناث نسبة (24%) من العينة، وفي ذلك إشارة إلى طبيعة المجتمع الليبي وعاداته، وهذا يجعل مساهمة المرأة قليلة بالإضافة إلى ذلك معظم الإناث يعملن في مجالات كالطباعة والسكرتارية.

الجدول (4) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	38	%76
	أنثى	12	%24
	المجموع	**50**	**%100**

2. العمر

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن افراد العينة من فئات العمر من(20 _ أقل من 60 سنة) قد شكلت غالبية أفراد العينة بنسبة **(76%)**، وهذا طبيعي إذا ما تم ربط هذه النقطة بالخبرة حيث يلاحظ أن أغلب افراد العينة ذوي الخبرة العالية.

الجدول (5) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 20	1	%2
	من 20 – أقل من 40	17	%34
	من 40 – أقل من 60	21	%42
	من 60 فأكثر	11	%22
	المجموع	**50**	**%100**

3. المؤهل العلمي

يبين جدول رقم (6) أن ما نسبته (30%) من عينة الدراسة من حملة الدبلوم العالي، وكذلك (50%) من عينة الدراسة يحملون بكالوريوس و(14%) هم من حملة الماجستير، يلاحظ أن معظم عينة الدراسة يحملان مؤهلات علمية الأمر الذي يسهل من عملية استيعاب وفهم بيانات الدراسة.

الجدول (6) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	2	%4
	دبلوم عالي	15	%30
	بكالوريوس	25	%50
	ماجستير	7	%14
	دكتوراه	1	%2
	المجموع	**50**	**%100**

4. سنوات الخبرة

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن نسبة (16%) مدة خبرتهم أقل من 10 سنوات، بينما (28%) تراوح مدة خبرتهم ما بين 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة، في حين أن (40%) منهم كانت مدة خبرتهم ما بين 20 سنة إلى أقل من 30 سنة، وبلغت من لديهم مدة خبرة من 30 سنة فأكثر نسبة (16%)، ويمكن أن نستخلص من هذه المؤشرات أن البيانات المتحصل عليها للدراسة كان مصدرها في الغالب من ذو خبرة طويلة نسبياً مما يعطي أهمية للبيانات التي قدموها.

الجدول (7) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	8	%16
	من 10 – أقل من 20 سنوات	14	%28
	من 20 – أقل من 30 سنة	20	%40
	30 سنة فأكثر	8	%16
	المجموع	**50**	**%100**

5. المستوى الوظيفي

يتضح من الجدول رقم (8) والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي ان نسبة موظف تحصلت على (46%) وهي أعلى نسية، في حين بلغت نسبة رئيس قسم (30%)، وبلغت نسبة مساعد مدير إدارة (10%)، وبلغت نسبة مدير إدارة (10%)، في حين تحصلت نسبة نائب مدير إدارة على نسبة (4%) وهي أقل نسبة، ونلاحظ هناك تنوع في الوظيفة في عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند

تحليل إجاباتهم.

الجدول (8) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوي الوظيفي	موظف	23	%46
	رئيس قسم	15	%30
	مساعد مدير إدارة	5	%10
	نائب مدير إدارة	2	%4
	مدير إدارة	5	%10
	المجموع	**50**	**%100**

6. التخصص

يتضح من الجدول رقم (9) والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب التخصص أن نسبة تخصص إدارة بلغت (32%)،أما تخصص المحاسبة فقد بلغت (40%)، في حين بلغت نسبة تخصص تمويل ومصارف (12%)، أما نسبة مؤهلات أخري بلغت (16%)، ويلاحظ أن عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية متخصصة مما ينعكس على إجاباتهم موضوع الدراسة.

الجدول (9) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
التخصص	إدارة	16	%32
	محاسبة	20	%40
	تمويل ومصارف	6	%12
	أخرى	8	%16
	المجموع	**50**	**%100**

2.5 تحليل أسئلة الدراسة:

يعرض هذا الجزء من الدراسة وصفاً لمتغيرات الدراسة وفقرات الاستبيان، وقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات؛ بغرض الحكم على درجة الموافقة، وتحديد الأهمية النسبية عند كل فقرة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (10) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات الدراسة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	يجب أن يكون الدافع الرئيسي من الامتثال هو الالتزام بأحكام ومبادئ المصرفية الإسلامية.	3.980	1.122	1	مرتفع
2	تلتزم النوافذ والفروع الإسلامية أثناء قيامها بعملياتها الاستثمارية بمعيار تحقيق الربح.	3.460	1.374	4	متوسط
3	تتابع النوافذ والفروع الإسلامية تنفيذ معاملاتها التي تقدمها للمحافظة على سلامتها الشرعية.	3.420	1.328	5	متوسط
4	تنفذ النوافذ والفروع الإسلامية بدقة معيار تجنب التعامل بالربا أخذاً وعطاءً في معاملاتها المصرفية.	3.880	1.227	2	مرتفع
5	تسعي النوافذ والفروع الإسلامية إلى تحقيق أفضل عائد على استثمار الاموال بأساليب شرعية.	2.520	1.100	9	متوسط
6	تقوم النوافذ والفروع الإسلامية بإعادة تأهيل الموظفين للعمل بأحكام المصرفية الإسلامية.	3.480	1.237	3	متوسط
7	توجد بالنوافذ والفروع الإسلامية هيئة مستقلة للرقابة الشرعية للمعاملات المصرفية.	3.341	1.409	6	متوسط
8	تتنوع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من قبل النوافذ والفروع الإسلامية لتلبية اجتياحاتهم التمويلية والاستثمارية.	2.120	1.227	10	منخفض
9	تقوم النوافذ والإسلامية باستلام سلع المرابحة من البائع وتخزينها فعلياً قبل أن يتم بيعها للمشتري.	3.260	1.354	8	متوسط
10	الصيغ الاستثمارية التي توفرها النوافذ والفروع الإسلامية متوافقة مع أحكام المصرفية الإسلامية.	3.340	1.464	7	متوسط
المقياس العام		3.280	0.413		**متوسط**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات الدراسة متوسطة، حيث بلغ المتوسط العام (3.280)، وبانحراف معياري (0.413)، وقد جاءت الفقرة الأولى "يجب أن يكون الدافع الرئيسي من الامتثال هو الالتزام بأحكام ومبادئ المصرفية الإسلامية بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.980)، وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة الثامنة "تتنوع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من قبل النوافذ والفروع الإسلامية لتلبية اجتياحاتهم التمويلية والاستثمارية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (2.120)، وبأهمية نسبية منخفضة.

3.5 اختبار فرضية الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة تم اختبار فرضية الدراسة، حيث تم اخضاعها لتحليل اختبار One Sample t-test وقد كانت النتائج كما بالجدول رقم (11).

الفرضية

""لا يوجد امتثال للنوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية""

جدول (11) نتائج اختبار مدى امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
لا يوجد امتثال للنوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية.	3.280	0.417	4.743	49	*0.000	**رفض الفرضية العدمية**

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول رقم (11)، أن النوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لديها الامتثال لأحكام المصرفية الإسلامية، إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.743)، بمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\boldsymbol{\alpha \leq 0.05}$)، وأن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن مجال امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية كانت أعلى من العلامة المعيارية (3)، وهذا يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه :

"يوجد امتثال للنوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية"

النتائج والتوصيات:

1. النتائج

- أظهرت الدراسة أن امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية بشكل عام بدرجة متوسطة لأحكام المصرفية الإسلامية.
- توصلت الدراسة أن التنوع في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية الإسلامية منخفضة للنوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية.
- تبين من الدراسة أنه يوجد امتثال للنوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية لأحكام المصرفية الإسلامية.

2. التوصيات

- العمل على رفع درجة الامتثال للنوافذ والفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية من خلال هيئة رقابة شرعية تقوم بالمتابعة والإشراف على أعمالها وفقاً لأحكام المصرفية الإسلامية.
- تعزيز الاهتمام بالتنوع في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية وفقا لأحكام المصرفية الإسلامية بالنوافذ و الفروع الإسلامية التابعة لمصرف الجمهورية ومن ثم التحول الكامل للمصارف الإسلامية.
- ضرورة العمل على زيادة الوعي والتثقيف المصرفي بين أفراد المجتمع الليبي، وترسيخ فكرة المصرفية الإسلامية بشكل أفضل وسن قوانين تراعي خصوصيه التمويل الإسلامي فيها.

المراجع

1.المراجع باللغة العربية

- أبو حفيظة، سهى، عبدالله، أحمد (2019)، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين "الفرص والتحديات "*مجلة بيت المشورة للاستشارات المالية*، العدد11، الدوحة ، قطر.
- أبو سرحان، أحمد (2015)، الفروع المصرفية الإسلامية للمصارف الربوية، *مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد30، العدد5، جامعة مؤتة، عمان، الأردن.
- السرحي، لطف (2010)، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، *مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل*، اليمن.
- الشريف، فهد (2005)، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، *المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي*، جامعة أم القري، السعودية.
- الصمادي، منتهى(2010)، *الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية شرعيتها وضوابطها: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- العطيات، يزن(2007)، *تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- الفقيه، وليد(2016)، *أثر جودة الخدمات المصرفية في النوافذ المصرفية الإسلامية على جذب العملاء: دراسة تطبيقية على النوافذ الإسلامية في ليبيا* ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- المرطان، سعيد(1999)، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، *مجلة دراسات اقتصادية إسلامية*، البنك الإسلامي للتنمية، المجلد6، العدد1، السعودية.
- باهي، سندس(2018)، *دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في المصارف التجارية: دراسة تجارب دولية رائدة(الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا، الجزائر)*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

- بدر، أسامة، المصري ،أحمد وسيد أحمد، خالد (2017)، مدى توافق معاملات المصارف الإسلامية مع قواعد الاقتصاد الاسلامي، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، المجلد 30، العدد3، السعودية.
- خريس، نجيب(2014)، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية*، المجلد 14، العدد 2، جامعة الزرقاء، الأردن.
- قانون المجلس الوطني الانتقالي رقم (46) لسنة 2012م، بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م، بشأن المصارف، و إضافة فصل خاص للصيرفة الإسلامية، ليبيا.
- قانون المؤتمر الوطني العام رقم (1) لسنة 2013 م، في شأن منع المعاملات الربوية، ليبيا.
- منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (9) لسنة 2009 م.
- منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (9) لسنة 2010 م.

2.المراجع باللغة الإنجليزية

- Sekaran, U.,& Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill building approach*. 7th ed. John Wiley & Sons.